

لا ينحصر الفساد الأعظم والأخطر في سوء إدارة المال العام، بل يشمل الفكر عندما تطغى المصلحة والانتهازية والتعبئة النزاعية والايديولوجيا واضطراب المعايير، وبالتالي الشروط البديهية في التحليل والتوليف. نجد في دراسات ومقالات دستورية وسياسية لبنانية وأجنبية، هي غالباً ثمرة جهد وحسن نية، خطأً بين المستويات الأربعة التالية:

1- المبدأ: ما هو المبدأ المتعلق بالقضية قيد الدرس؟

2- النص: ماذا يرد في نص المنظومة [#الدستورية](#) والقانونية؟

3- الممارسة: ما هو واقع التطبيق؟

4- الخطاب: ما هو الخطاب السائد والذي قد يكون ثمرة سوء فهم أو تضليل أو يهدف الى التعبئة السياسية في سياق الواقع أو نقيضاً للواقع.

يساهم الخلط بين المستويات الأربعة في تعميم الضبابية. ولا يُعالج الخلط القضية المطروحة: هل هي في المبدأ، أو في النص، أو في الممارسة، أو في الخطاب الذي قد يناقض الواقع؟ المنهجية الفضلى والارقي في التشخيص والمعالجة هي المنهجية الطيبية، القابلة للتطبيق في كل علوم الطبيعة وكل العلوم الإنسانية. في سبيل توضيح ما نعنيه نتوقف حول اربع حالات:

1- "حقوق المسيحيين وموقعهم": المبدأ هو ضمان المشاركة في الحياة العامة. يُحقق النص الدستوري اللبناني والميثاق الوطني ذلك من خلال مواقع عديدة يشغلها مسيحيون (وموارنة تحديداً). اما الممارسة فقد تكون زبائنية ولا علاقة لها بالحوكمة الرشيدة. اما الخطاب فقد تكون غاياته استجداء شعبية انتخابية من خلال اثاره غرائز مكبوتة في الحماية او في سبيل الهيمنة. يجدر بالتالي دراسة الخطاب كخطاب تعبئة خلافاً للمبدأ وللنص.

2- "الطائفية": تهدف قاعدة التمييز الإيجابي discrimination positive في نظام برلماني تعددي تجنب العزل الدائم حيث ان الديمقراطية هي سياقات في المشاركة. يُؤكد الدستور بوضوح ضرورة التزام معايير "الاستحقاق والجدارة" (المادة 12). يتم اجترار قول رياض الصلح في بيانه الوزاري الاستقلالي سنة 1943: "ان الساعة التي يُمكن فيها الغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان". لكن يجهل باحثون وسياسيون، او يتجاهلون، تكرار رياض الصلح: "تمهيداً واعداداً". نذكر هنا النص حرفياً:

"ومن الطبيعي ان تحقيق ذلك يحتاج الى تمهيد واعداد في مختلف النواحي، وسنعمل جميعاً بالتعاون، تمهيداً واعداداً، حتى لا تبقى نفس الا وتطمئن كل الاطمئنان الى تحقيق هذا الإصلاح القومي الخطير".

ماذا فعل اللبنانيون "تمهيداً واعداداً" في سبيل تخفي ممارسات زبائنية؟ على العكس يكرّر سياسيون المقولة: "طالما ان النظام طائفياً نريد حصتنا!" ويُوفر مُتفقون بدون خبرة البركة لسياسيين: هذا هو النظام الطائفي! كلا، ليس هذا النظام "طائفي"، بل الزبائنية. ان قاعدة التمييز الإيجابي المُطبقة اليوم في اكثر من أربعين بلداً ليست خارج القانون hors-la-loi، بل تخضع لقواعد ناظمة. في الهند تم تأليف عشرين لجنة طوال ثلاثين سنة لدراسة كيفية تطبيق قاعدة التمييز الإيجابي تجاه طبقة "المنبوذين" تحقيقاً للكفاءة والمصلحة العامة!

3- رئاسة الجمهورية: المبدأ في نظام برلماني تعددي، في مجتمع مكوّن من 18 طائفة، ضمان قدرة الدولة على الحسم، وليس المساومة، استناداً الى "الكتاب"، أي الدستور حسب قول الرئيس فؤاد شهاب. لنعود الى النص الدستوري وجذوره التاريخية من خلال الوساطة الألمانية الفاتيكانية-الأوروبية من 9/24 الى 1986/10/3، بعد الاتفاق الثلاثي تاريخ 1985/12/28، والى جذور وثيقة الوفاق الوطني-الطائف. يعلو رئيس الجمهورية على كل الصلاحيات! ورد وضعه في المادة 49 من الدستور اللبناني: "رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة"، في حين تم توصيف المواقع الأخرى في قمة الحكم: "رئيس مجلس الوزراء" ورئيس المجلس النيابي". من المخجل تسوّل رئيس دولة صلاحيات، وان

ينازع في صلاحيات، ويشكو من نقص في الصلاحيات، يشحذ، يستجدي يستعطي صلاحيات في سياق نفوذ وعلاقات نفوذ وتبادل مواقع ومنافع. الدولة تعني "الكتاب"، أي الدستور، وضمن سمو الدستور "والسهر على احترام الدستور" (المادة 49)، على نمط الرئيس فؤاد شهاب.

4- الطوائف والمذاهب والأحزاب...: عندما يبحث البعض عن وضع السنّة والشيعّة والموارنة... في النظام اللبناني فماذا يعني بذلك؟ يوجد طوائف كمؤسسات دينية، ويوجد أحزاب ينتمي أعضائها في غالبيتهم الى طائفة محدّدة، ويوجد مشاركة لأعضاء الطوائف في السلطة والإدارات العامة... ويوجد بشكل خاص في لبنان تحالفات وانتماءات متداخلة. يوجد سنّة -موارنة في توجهاتهم الوطنية! وموارنة - شيعية...! ويوجد لبنانيون من كل الطوائف والانتماءات... يائسون، مُحيطون، عاطلون عن العمل، محجوزة أموالهم في المصارف، يرغبون في الهجرة... ويوجد مؤسسات دينية للطوائف، ويوجد أحزاب في العمل السياسي قد ينتمي أعضاؤها الى طوائف... يُغرق التعميم القضية في عموميات ويُساهم في نشر ايديولوجيات تُساهم في اغتراب الناس عن واقعهم.

كان يقول الاب ميشال الار اليسوعي ان الذهنية العربية تشكو من عدم التمييز *différencier*. يعود ذلك الى علم النفس التاريخي بسبب أنظمة توتاليتارية عربية تخشى ان يمارس الناس التفكير النير والحر. التمييز شرط مسبق لكل تفكير، ولكل تفكير حسب تعبير القرآن.

لكل مستوى من المعرفة استقلاليته *autonomie des essences* حسب الفيلسوف Louis Althusser الذي درس ايضاً انتاج الأيديولوجيا وتعميمها. يتعلم الطلاب المنهجية غالباً في جوانبها التقنية في حين ان المنهجية تتطلب اولاً التقيد بقواعد المنطق. الذين يعمّمون ايديولوجيات حول "الطائفية" والعلمانية والدولة "المدنية" والمشاركة "والميثاقية"...، خلف ستار الفكر، ولكن بدون تفكير، هم مُتفقون بدون خبرة يُمارسون شكلاً التحليل، ولكن بدون تمييز بين الأوضاع والحالات والامراض والعلاجات. عندما تسمع شخصاً يقول: اني اميز *Je distingue*، فهذا مؤشر نكاه! في حلقة تلفزيونية قال احد الوزراء السابقين الجديين: يتوجب التمييز...! كانت ردّة فعل من يُدير الحلقة: لا نريد التنظير! كان ماضياً كبار الفقهاء يتوقفون حول مصطلح ويمارسون التحليل، في حين يغيب اليوم بشكل شبه تام هذا المسار الفكري وحتى في التعليم المدرسي والجامعي.

تختلف منهجية التحليل والمعالجة بشأن المبدأ عن تفسير نص قانوني. ويختلف تفسير النص عن دراسة الممارسة التي بدورها تتميز عن تحليل الخطاب السائد الذي قد يكون متوافقاً او مخالفاً للمبدأ وللنص ولواقع الممارسة! تشكو الأفكار المزيلة، بدون فرز، ليس فقط من نقص في التمييز والبصيرة والرؤية، بل يغيب فيها المنطق حول التمايز بين المستويات الأربعة: المبدئية والتنظيمية والتطبيقية والتعبيرية. النموذج السلبي للخط ما يجري احياناً في حلقات متلفزة مُسماة حوارية حيث معدّ البرنامج ينقل مزيلة سجلات صالونات بدون حد ادنى من الفرز وبدون بوصلة.

في دراسات واطروحات ومقالات حول الدستور "والطائفية" والسياسة في لبنان... لا تعلم غالباً ما الذي يعالجه الكاتب: المبدأ، او النص، او الممارسة، او الخطاب؟ لا تريدون التفكير ولا التفكر، أي بالضرورة التحليل والتمييز، خذوا بالتالي ايديولوجيات في التعبئة الشعبية والنزاعية. هكذا يفقد اللبنانيون سيادتهم والبوصلة وسمو الدستور!